

## منسق التوصيات الدولية في حكومة اقليم كردستان: يجب معاقبة مرتكبي جريمة التون كوبري باقسي العقوبات حسب القانون

نشر يوم 2020/4/8 فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي يوثق جريمة اغتصاب جماعي بناحية آتون كوبري (بردي) في كركوك لامرأة كردية تعاني من مرض نفسي تنتمي لعائلة مستضعفة وفقيرة جداً في حدود محافظة كركوك، على ايدي عدد من منتسبي الحشد الشعبي (الحشد التركماني) و الشرطة العراقية، كما قاموا بتصوير الواقعة و نشر مقطع الفيديو لاحقاً.

حول تلك الحادثة قال د. ديندار زيباري منسق التوصيات الدولية في حكومة اقليم كردستان : تدين حكومة الاقليم هذا الجريمة اللاانسانية الشنيعة و البعيدة كل البعد عن المبادئ الدولية و الانسانية التي اقرت بحق مواطنة كردية تعاني من امراض نفسية، لذلك يجب معاقبة مرتكبيها باقسي العقوبات، و على الرغم من توقيف ستة اشخاص منتمين الى الحشد التركماني على خلفية ارتباطهم بالجريمة و تشكيل العديد من اللجان بهذا الخصوص فاننا نشدد على ان تعمل تلك اللجان بحيادية تامة.

زيباري اشار الى ان الجريمة أثارت هذه الجريمة ايضاً موجة استنكار و سخط واسعين في الأوساط الشعبية والحقوقية في اقليم كردستان و أصبحت قضية رأي عام لذلك يجب ان يأخذ القانون مجراه حسب القوانين و المواثيق المتبعة و اي تلكوء من هذه الجريمة ستكون له عواقب وخيمة و تثير نعرات قومية و طائفية العراق في غنى عنها، لان الجريمة وقعت في المناطق المتنازعة عليها و التي هي بالاساس يجب حلها بالطرق القانونية و السلمية الا ان مثل هذه الجرائم قد تعقد الموضوع اكثر.

و اوضح منسق التوصيات الدولية في حكومة الاقليم بان فخامة الرئيس مسعود البارزاني دعا حكومتي العراق و إقليم كردستان إلى إجراء تحقيق مشترك في هذه جريمة النكراء، لأنها تمثل إعتداءً على كرامة المواطنين ليس في كركوك فقط، وإنما عموم الكورد، لذلك يجب إنزال أشد العقوبات بمنفذي هذه الجريمة غير الأخلاقية و ان هذه الجريمة ظلم كبير يتعرض له المواطنون الكورد المحرومون في ظل الإدارة والواقع العسكري المفروضين في كركوك.

و حول التبعات القانونية و الدولية لهذه الجريمة قال ديندار زيباري: ان الاعتداء الجنسي على المرأة يعتبر بحد ذاته جريمة مبنية على اساس الجنس و الضحية تعتبر من ذوي الاحتياجات الخاصة و تم استغلال الحالة الجسدية و النفسية للضحية، كما انهم قاموا بارتكاب هذه الجريمة اثناء الخدمة العامة و تادية الواجب الرسمي فاستغلوا ثقة الناس ايضاً، عدا انهم قاموا بتصوير فعلتهم و نشرها على مواقع التواصل الاجتماعي و هذه كلها اعمال يعاقب عليها القانون، من جهة اخرى انضم العراق الى اتفاقيتي سيداو و حماية المعاقين و الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة و هذه الجريمة تعتبر انتهاكا واضحا لهاتين الاتفاقيتين و اي تلكوء و تواطوء فيها لن يكون لمصلحة العراق.

في ختام تصريحه قال ديندار زيباري منسق التوصيات الدولية في حكومة اقليم كردستان: نحن على اتصال مع الجهات المعنية في الحكومة الفدرالية و منها وزارة العدل حول هذه القضية و تحديد المواد القانونية التي سيتم التعامل بها المرتكبين و سير عمليات التحقيق و نتائجها، كما اننا نشدد في الوقت نفسه على اجراء تحقيق محايد

بحيث يضمن للجميع حقوقهم حسب القانون بمن فيهم المتهمون منها حق توكيل محامي و اجراء محاكمة عادلة و عدم التشهير بهم، ولكن هذه الجريمة البشعة لا يمكن ان تمر مرور الكرام و يجب معاقبة كل من شارك فيها باي شكل من الاشكال لان من قام بها اشخاص مسؤولون على استتباب الامن.